الأمانة العامة - رؤى حزبية

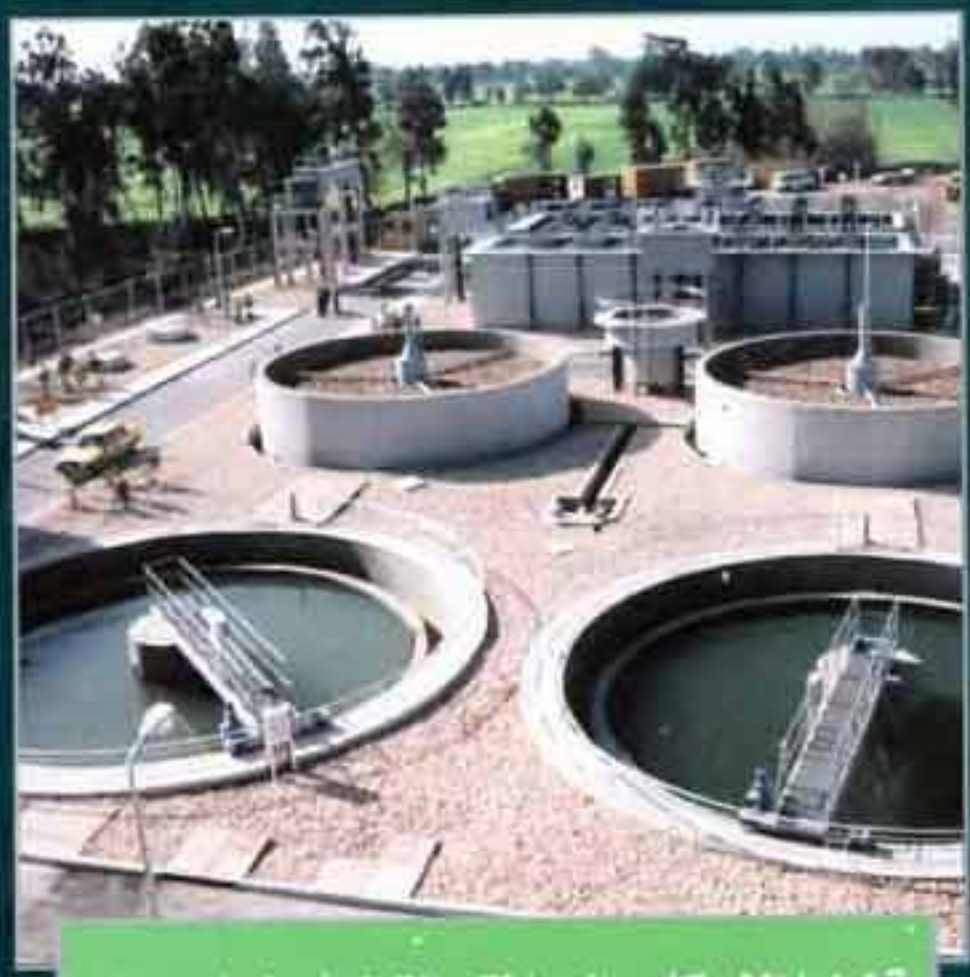

قضايا الإسكان والمرافق والتخطيط العمرانى

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

المحتويات

- مقدمة ١
- التخطيط والتنمية العمرانية ٢
- قطاع التشييد والبناء ٧
- الإسكان ١٠
- خدمات مياه الشرب والصرف الصحى ١٤
- المرفقات ١٩

مقدمة

من أهم حقوق المواطن التى طالما أكدها الحزب: حقه فى المسكن الملائم فى المكان الذى يرتضيه، على النحو الذى يرضى حاجاته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتعارض مع المنظومة العامة للنمو الاقتصادى فى الوقت ذاته. وهذه هى القضية الأساسية التى يتعرض إليها الملف المطروح: والتى قد أكد الحزب على أهميتها فى السنوات الماضية من خلال الأوراق والسياسات المختلفة.

وفى هذا السياق، أتى برنامج الرئيس مبارك: ليتوج هذه السياسات بإطار شامل وخطط تفصيلية، فتناول قضية المسكن الملائم للمواطن بإستفاضة فى برنامجه لتحسين جودة الحياة. وطرح البرنامج خطة طموحة فى هذا الخصوص، تضمنت عدداً من البرامج المتعلقة بهذا الشأن وهى: برنامج النصف مليون مسكن للشباب، وبرنامج إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة بالصحراء، وبرنامج تطوير العشوائيات، وبرنامج إعادة تخطيط ٤٠٠٠ قرية، وبرنامج المياه والصرف الصحى.

ويعتبر توفير المسكن الملائم للمواطن أحد أهم أهداف الحزب وحكومته فى إطار سعيهما نحو العمل على تحقيق طموح المواطن وتلبية حقوقه واحتياجاته. ويتطلب هذا الهدف توفير منظومة متكاملة من البنى التحتية الأساسية، تتسم بالترابط والديناميكية. وتتكون تلك المنظومة من ثلاثة محاور أساسية: تبدأ بالتخطيط العمرانى، ويتبعها عملية التشييد والإمداد بالمرافق والخدمات، وتنتهى بعملية بناء الوحدات السكنية. ويطرح الحزب فى هذه الورقة، متابعة تطبيق سياساته وبرامجه التى طرحها فى أوراق سابقة، وما قامت الحكومة بتحويله إلى خطط وبرامج تنفيذية. حيث تعنى الأجزاء الثلاثة الأولى من هذا الملف بمتابعة ما طرحه الحزب وحكومته من سياسات وآليات وبرامج، تتعلق بمنظومة توفير المسكن الملائم للمواطن وذلك على النحو التالى:

القسم الأول: التخطيط والتنمية العمرانية

القسم الثانى: قطاع التشييد والبناء

القسم الثالث: الإسكان

كما يطرح الحزب قضية مياه الشرب والصرف الصحى كأحد المحددات الرئيسية لجودة المسكن، الذى يتوافق مع طموحات واحتياجات المواطن المصرى.. ويرى الحزب ضرورة فتح نقاش مجتمعى شفاف وموسع حول هذا الموضوع.

ففى ظل التصارع المستمر للأولويات على التمويل،أضحى من المهم تحديد أولوية مشاريع مياه الشرب والصرف الصحى بالنسبة للمجتمع. وأصبح البحث عن صيغ تشاركية أكثر تطوراً من الأمور الضرورية والحتمية.

التخطيط والتنمية العمرانية

أولاً- سياسات الحزب فى التعامل مع قضايا التخطيط والتنمية العمرانية

أقر الحزب فى عام ٢٠٠٤ توجهاً مهمًا يوضح سياسته تجاه التعامل مع إدارة النمو العمرانى، والتى تنطوى على ضرورة إعمال منظومة التخطيط العمرانى بطريقة تشاركية وديناميكية. فالهدف الرئيسى للحزب هو المبادرة باتخاذ السياسات والإجراءات التى تعبر عن إرادة المجتمع واحتياجاته، ومن هذا المنطلق قام الحزب على مدى السنوات الثلاث الماضية بإجراء عدة جلسات نقاش: لرصد الأبعاد المختلفة للمشكلة.

وبالتوازى مع ذلك، قام الحزب بإعداد مجموعة من الدراسات، التى عنيت بتحليل فكر التخطيط والتنمية العمرانية ومتابعة الحلول المتاحة لمشكلة النمو العشوائى، والتى تم تطبيقها فى عديد من دول العالم المختلفة التى تعانى من المشكلة نفسها.

ورصد الحزب مشكلة النمو العشوائى للعمران وتداعياتها، خاصة التوسع العمراني على الأرض الزراعية، وطرحها للنقاش. ومن ثم فقد تم تكوين لجنة حزبية فى إطار أمانة السياسات لدراسة الموضوع باستفاضة والتوصل للسياسة المحددة للحزب تجاهه. ويشرح الإطار رقم (١) أهم نتائج دراسة الحزب لقضية الحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمرانى.

وقد أعد الحزب وحكومته استراتيجية متكاملة، وضعت فى اعتبارها البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس. وتضمنت هذه الاستراتيجية أهدافاً محددة، تتولى الحكومة تنفيذها حالياً، إقراراً لسياسات الحزب فى هذا السياق.

الإنتهاء من إعداد المخططات الإستراتيجية والأحوزة العمرانية للقرى والمدن المصرية خلال ثلاث سنوات

وتتلخص الأهداف العامة للاستراتيجية فيما يلى:

■ الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية العامة والأحوزة العمرانية للقرى المصرية كافة، خلال ٣ سنوات.

■ الانتهاء من إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية كافة، خلال ثلاث سنوات.

■ زيادة الرقعة المعمورة من خلال تنمية الظهير الصحراوى للمدن والقرى القائمة (برنامج القرية الجديدة - ٤٠٠ قرية جديدة بالظهير الصحراوى).

■ تأكيد دور الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بإعتبارها الجهة الوحيدة المسئولة عن اعتماد كافة مخططات التنمية العمرانية، بجميع المدن والقرى القائمة والجديدة: لضمان تكامل مخططات التنمية على كافة المستويات.

■ تطوير قدرات الأجهزة المحلية على القيام بإدارة عملية تنفيذ المخطط وتحديثه، بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.

■ إعداد برنامج متكامل لتطوير المناطق العشوائية، يركز على وضع استراتيجية: للحد من نمو مناطق عشوائية جديدة، بالتوازي مع وضع وتنفيذ خطة للتعامل بشكل تدريجي مع العشوائيات القائمة.

إطـــار رقـــم (١)

أهم نتائج دراسة الحزب لقضية الحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمرانى

ما توصلت إليه ورقة النقاش عام ٢٠٠٣

- المشكلة:

■ تمت نسبة كبيرة من البناء، فى مصر خلال العقود الأربعة الماضية، بشكل لم يخطط له، كامتداد عشوائى على الأرض الزراعية.

■ لم تقتصر هذه المشكلة على القرى والمناطق الريفية، بل امتدت المشكلة إلى النمو العشوائى فى المدن الناتج عن حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، وتعرف هذه الظاهرة بما يسمى "عشوائيات المدن على الأرض الزراعية".

■ تمثل هذه الظاهرة حوالي ٨٠٪ من ظاهرة "عشوائيات الحضر" في مصر، في الوقت الحالي.

- التداعيات الناتجة عن المشكلة:

■ التآكل والإهدار المُبالغ فيه للأرض الزراعية من أجل البناء.
■ الانخفاض فى مؤشرات جودة الحياة فى المناطق العشوائية.
■ استنزاف موارد موازنة الدولة بسبب من حيث ارتفاع تكلفة توصيل المرافق للعشوائيات.
■ التخوف من تشوه الوجه الحضارى للمجتمع المصرى.

- ما انتهت إليه ورقة النقاش فى ٢٠٠٣

تركزت أهم الحلول المطروحة فى رأيين، هما:

الرأى الأول: رأى أنه يمكن التضحية بكل شىء إلا الأرض الزراعية، ويطالب بمزيد من الحزم فى التعامل مع الأوضاع الحالية.

الرأى الثانى: رأى ضرورة تفعيل قواعد المنطق وتقديم حلول شاملة تحافظ على الأرض، فى ضوء تفهم الحاجات الطبيعية للأفراد، ورغباتهم فى السكن فى الريف.

العمل على تحقيق التوافق بين الانتشار المكاني للسكان والتوزيع الجغرافي للموراد الطبيعية

تابع إطار رقم (١)

أهم نتائج دراسة الحزب لقضية الحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمرانى

ما توصلت إليه ورقة السياسات عام ٢٠٠٤

اتجهت رؤية الحزب نحو الاعتراف بالواقع، وتفعيل كل الإمكانات المتاحة للحلول: من أجل استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، ووقف الهدر المبالغ فيه للأرض الزراعية، على أن يتم ذلك من خلال السياسات التالية:

١. تعمير الصحراء - المدن الجديدة والاستصلاح الزراعى.

٢. الإحلال والتكثيف واستغلال المتخللات فى القرى داخل حيز ١٩٨٥.

٣. الاستفادة من الظهير الصحراوى.

٤. صياغة حيز عمرانى ديناميكى.

٥. الحظر التام للبناء على الأرض الزراعية .خارج الحيز الجديد المعتمد.

وبالفعل، بدأت حكومة الحزب فى تنفيذ هذه السياسة التخطيطية التنموية: بهدف تحقيق التوافق بين الانتشار المكانى للسكان، والتوزيع الجغرافى للموارد الطبيعية: لتحقيق كفاءة أعلى فى استغلالها.

ويتم ذلك من خلال العمل على أربعة محاور، هى:

(١) إعادة تخطيط وتنمية العمران القائم بالمدن والقرى المصرية.

(٢) تنمية المناطق الصحراوية لزيادة الرقعة المعمورة، وتخفيف الضغط على الوادى الضيق.

(٣) إدارة المجتمعات العمرانية الجديدة القائمة، والتوسع فى التصرف فى أراضٍ، تواجه الطلب المتزايد على البناء فى هذه المناطق.

(٤) الاستمرار فى خطة تنمية المناطق النائية.

ونعرض فيما يلى للسياسات التنفيذية التى يتم إتباعها فى هذا الصدد:

الإنتهاء من إعداد مخططات القرى المصرية بإجمالى ٤٦١٧ بنهاية عام ٢٠٠٨

(١) سياسات إعادة تخطيط وتنمية العمران القائم بالمدن والقرى المصرية

قامت الحكومة خلال عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.و٢٠٠٥/٢٠٠٦ باتخاذ عدد مهم من الخطوات التنفيذية، فيما يتعلق بإعادة تخطيط وتنمية القرى والمدن المصرية: بما يتماشى مع ما تم إقراره من سياسات فى مؤتمر الحزب السنوى الثانى.

وفيما يتعلق بمشروع إعداد المخططات الاستراتيجية للقرى، تم إعداد البرنامج الزمنى للانتهاء من مخططات القرى خلال ثلاث سنوات، وبناءً عليه تم البدء فى التصوير الجوى الحديث، وإعداد الخرائط المساحية. وبالتوازى مع ذلك، يتم إعداد المخططات والأحوزة العمرانية الجديدة أولاً بأول، وإشراك الجهات المعنية فى اعتمادها. وفى هذا السياق، تم بالفعل الانتهاء من إعداد المخططات والأحوزة العمرانية لعدد ٤٩٧ قرية، تمثل المرحلة الأولى العاجلة. (مرفق رقم ١، بيان بالقرى التى تم الانتهاء من إعداد المخططات والأحوزة العمرانية الخاصة بها: موزعة على مستوى المحافظات والمراكز).

ويوضح الإطار رقم (٢) الخطوات التفصيلية التى اتخذتها الحكومة فى هذا المشروع.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذى بذلته الحكومة، يؤكد الحزب وحكومته على أهمية مشاركة المواطنين فى عملية التخطيط منذ بدايته وذلك بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم، حتى يأتى التخطيط معبراً عن طموح المواطن، وبالتالى يشعر بالتطور الكبير الذى طرأ على عملية التخطيط العمرانى فى مصر، وتتأكد لديه الرغبة الصادقة للحكومة فى إعلاء شأن تفضيلاته وتطوير العلاقات المختلفة، وصيغ التشارك التى تجمع بين الحكومة ومواطنيها..

ويرى الحزب أن هذه القضية قد تحتاج إلى مزيد من التنسيق بين الحكومة المركزية و المحافظين وأجهزة الإدارة المحلية وقيادات المجالس الشعبية المحلية من أجل الانتهاء من اعتماد هذه المخططات وبدء العمل بها والتى من شأنها أن تشعر المواطن باستجابة الحزب وحكومته إلى مطالبه وتحقيقها لطموحاته.

ومن المقرر خلال المرحلة التالية أن يتم الانتهاء من إعداد الأحوزة العمرانية ومخططات القرى بها لنحو ١٢٠٠ قرية بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٦ الحالى. هذا ومن المخطط أيضاً أن يتم الانتهاء من إعداد كافة مخططات القرى المصرية كافة، لحوالى ٤٦١٧ قرية، بنهاية عام ٢٠٠٨.

ويشدد الحزب على أهمية الالتزام بهذا الجدول الزمنى، والاستمرار على هذا النهج؛ الذى من شأنه أن يزيد من درجة استجابة الحكومة لسياسات الحزب فى هذا الصدد، والتى تتصدى لمخاوف المواطنين ومشكلاتهم.

أما فيما يتعلق بالمدن، فقد تم البدء فى تنفيذ برنامج إعداد مخططات كافة المدن المصرية خلال ٣ سنوات؛ بحيث تشارك المحليات فى إعداد المخطط مع بقية شركاء التنمية، وتتولى متابعة تنفيذ تلك المخططات، بعد اعتمادها من الجهات المختصة، وتضمين المشروعات التى تخرج بها تلك المخططات فى موازنة المدينة. و يؤيد الحزب هذا النهج، ويرى أهمية إستمراره ويؤكد ضرورة مشاركة الجهات المعنية المختلفة فى التنفيذ.

إطار رقم (٢)

الخطوات التفصيلية التى اتخذتها الحكومة فى مشروع إعادة تخطيط القرى

١. تم إعداد برنامج زمنى للانتهاء من مخططات القرى المصرية، خلال ثلاث سنوات، وتم إقراره من مجلس الوزراء، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه.

٢. تم وضع برنامج زمنى للانتهاء من أعمال التصوير الجوى الحديث، وإعداد خرائط مساحية جديدة للقرى المصرية كافة: على مدى ٣٠ شهراً. وقد بدأ العمل فى هذه الخطوة اعتباراً من يناير ٢٠٠٥، ويجرى التنفيذ طبقاً للجدول الزمنى المحدد.

٣. المشاركة الفعالة لكافة شركاء التنمية على المستوى المحلى، فى تحديد القضايا الرئيسية على مستوى القرية والمدينة، والحيز العمرانى الجديد، والمشروعات ذات الأولوية.

٤. تم الانتهاء من إعداد مخططات والأحوزة العمرانية لعدد ٤٩٧ قرية.

٥. تم إرسال خرائط الأحوزة العمرانية الجديدة بالفعل إلى المحافظات والوزارات المعنية: للعمل بها، بعد اعتمادها من اللجنة الدائمة للأحوزة العمرانية للمدن والقرى.

٦. تقوم هيئة التخطيط العمرانى حاليًا بإرسال النسخ النهائية للمخططات الإستراتيجية لتلك القرى إلى المحافظات المختصة، مع مخاطبة السادة المحافظين باعتماد تلك المخططات، بعد أخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى عليها: لتصبح الوثيقة القانونية الملزمة لتنمية القرى.

(٢) سياسات تنمية المناطق الصحراوية وقرى الظهير الصحراوى الجديدة

يسعى الحزب وحكومته، فى إطار تنفيذ البرنامج الانتخابى للرئيس إلى إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة فى الصحراء، مع مراعاة تنوع النشاط الاقتصادى لهذه القرى بين قرى خدمية تعتبر بمثابة امتداد وتوسعات لقرى قائمة، وقرى زراعية مرتبطة باستصلاح أراضى، وقرى قائمة على نشاط صناعى متخصص.

وتعمل حكومة الحزب على تنفيذ ذلك من خلال محورين متوازيين، هما:

١- إعداد مخططات للقرى الجديدة بالمحافظات، التى بها ظهير صحراوى.

٢- وضع إستراتيجية التنمية المتكاملة لقرى الظهير بمحافظات الجمهورية كافة، والتى يتم الالتزام بتنفيذها على مدى السنوات الست القادمة.

وقد بدأت الحكومة، بالفعل فى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، والتى تتمثل فى ٢١ قرية جديدة بمحافظات الصعيد السبعة، وكذلك التوسع فى عدد ١٧ قرية فى الأراضى المستصلحة تحت مظلة برنامج إستصلاح مليون فدان.

و يدعم الحزب الاستمرار فى هذا المشروع بصورة متكاملة، وهو ما يستلزم متابعة دورية، وتوحيداً للرؤى بين كافة الأجهزة المعنية: بالشكل الذى يضمن الانتهاء من القرى المخططة: وفقاً للجدول الزمنى المحدد.

ثانياً - رؤية الحزب لسياسات المدى المتوسط والمدى الطويل

يهدف الحزب وحكومته إلى تحقيق التوازن المستدام بين طموحات المواطن المعيشية فى السكن الملائم، فى المكان الذى يختاره: لمواجهة الزيادة السكانية المستمرة، والتوسع فى النشاط الاقتصادى وتوفير الخدمات اللازمة، مع الحفاظ على نمط صحى ومناسب للمواطن، وعدم الإخلال بالتوازن البيئى أو التسبب فى إهدار الأراضى. وينبغي أن يعمل التخطيط العمرانى، كمحور أساسى لهذه المنظومة، على تحقيق هذا الهدف.

وفى هذا الإطار، قامت حكومة الحزب ببعض الخطوات الإيجابية والتى شملت:

■ **زيادة المطروح من أراضى الإسكان فى المدن الجديدة:** لتسهيل إسكان العاملين فيها.

■ **استمرار جهود هيئة التنمية الصناعية:** لإتاحة أراض بأسعار تنافسية للصناعة والاستخدامات المختلفة.

■ **تحويل استغلال بعض الأراضى، غير الصالحة للزراعة فى الدلتا:** بهدف استغلالها للصناعة والإسكان والاستخدامات المختلفة الأخرى.

وتظهر الحاجة هنا إلى صياغة رؤية مستقبلية استراتيجية، تحتوى على:

■ **صياغة استراتيجية طويلة الأجل لاستخدامات الأراضى** على مستوى أجهزة الدولة المختلفة، وقيام الجهات المختلفة بالعمل على التخطيط والتنمية داخل الإطار العام لتلك الاستراتيجية.

■ **بناء الهياكل التنظيمية المختلفة فى المحليات،** التى تضمن توافق النواحى التنفيذية مع المخططات العامة للتنمية العمرانية.

■ **التوسع السريع فى توفير أراض مرفقة بالمدن القائمة والجديدة:** لإحداث توافق بين الطلب المتزايد على الأراضى، وما هو معروض منها: مما يسهم فى التحكم فى أسعار الأراضى وعدم المضاربة عليها.

قطـــاع التشييـــد والبنـــاء

تنفيذ استراتيجية لعلاج مشكلات قطـاع التشـييد والبناء من خلال تنظيـــم العلاقـــة بين الحكومة وشركات المقـــاولات ورفـــع تنافسية العناصر المختلفة لسوق التشييد والبناء

أولاً: سياسات الحزب للتعامل مع قضايا قطاع التشييد والبناء

يعتبر قطاع التشييد والبناء أحد أهم القطاعات، التى تعمل على خدمة المواطن وتحقيق طموحاته فى توفير المسكن الملائم. فبعد الانتهاء من عملية التخطيط العمرانى، يقوم قطاع التشييد والبناء بتحويل هذه المخططات إلى واقع ملموس، من خلال توفير المبانى والمرافق والخدمات. ويهدف الحزب وحكومته - بوجه عام - إلى تنشيط هذا القطاع ورفع تنافسيته داخل السوق المصرى وبالأسواق الخارجية. ونظراً لأن هذا القطاع يدخل ضمن منظومة - تعتمد بالأساس على المشاركة، ويعتمد على فاعلين كثيرين من أهمهم القطاع الخاص، يسعى الحزب وحكومته إلى التوصل لصيغ محددة فى إدارة هذا القطاع، بهدف التنسيق والتنظيم بين هؤلاء الفاعلين. حيث تنطوي عملية التشييد والبناء بوصفها عملية ديناميكية على علاقات تشابكية متعددة، بين مقدمى الخدمات والمرافق المكونين لهذا القطاع من جهة، والحكومة كمنظم لهذه العلاقات وأحد أطرافها فى بعض الحالات من جهة أخرى.

وقد بدأت حكومة الحزب فى تنفيذ استراتيجية متكاملة لعلاج مشكلات قطاع التشييد والبناء بالشكل الذى يؤهله للمساهمة الفعالة فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، ودفع مسيرة التنمية. وتتمثل هذه الاستراتيجية فى محورين أساسيين: يقوم المحور الأول بتنظيم علاقة العمل بين الحكومة، بوصفها الجهة الرئيسية لطرح وتمويل المشروعات العامة الكبرى، وشركات المقاولات المنفذة لهذه المشروعات. ومن المستهدف أن يترتب على ذلك تحرير هذه الشركات من أى أعباء مالية، قد تحول دون تنافسيتها فى السوق المحلى والإقليمى، هذا بالإضافة الى خفض تكلفة تنفيذ المشروعات الكبرى.

أما المحور الثانى فيشمل السياسات التى تهدف إلى رفع تنافسية العناصر المختلفة لسوق التشييد والبناء المصرى، والمتمثلة فى ثلاثة عناصر أساسية: أولها العمالة المدربة، والتى أكد الرئيس فى برنامجه على أهميتها من خلال برنامج "الارتقاء بمستوى التعليم". ويتعلق العنصر الثانى.. بأسعار مواد البناء، وأهمية تحقيق التوازن فى سوق البناء والتشييد بالشكل، الذى يرفع من تنافسية القطاع ويخدم مصالح المستهلكين. ويركز العنصر الثالث على آليات نفاذ شركات المقاولات والمكاتب الهندسية والعمالة المصرية للأسواق الإقليمية، بهدف تأكيد تنافسية قطاع البناء والتشييد فى السوق الخارجية.

ويعرض الإطار رقم (٣) لأهم الإجراءات التى اتخذتها الحكومة، فيما يتعلق بمحوري استراتيجية قطاع التشييد والبناء.

إطـــار رقم (٣)
الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمحورى استراتيجية التشييد والبناء

المحور الأول: تنظيم علاقة العمل بين الحكومة وشركات المقاولات

■ صدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات التى حققت توازناً فى العلاقة التعاقدية بين الحكومة وشركات المقاولات من جهة، وتلزم الحكومة بدفع فوائد على أى متأخرات لصـالح المقاولين من جهة أخرى.

■ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بقصر الإسناد بالأمر المباشر على حالات محدودة جداً من المشروعات الحكومية، التى لا يمكن انتظارها لإجراءات المناقصة.

■ بدء التنسيق بين الوزارات المختلفة: للعمل على إنهاء مستحقات شركات المقاولات المتأخرة لدى الحكومة.

■ العمل على إعداد مسودة تضم الضوابط الواجبة، لإنهاء العقود المفتوحة بالنسبة للمشـروعات القائمة بين الحكومة وشركات المقاولات.

المحور الثانى: سياسات رفع تنافسية العناصر المختلفة لسوق التشييد والبناء المصرى

١. العمالة المدربة

■ الاهتمام بالتدريب المهنى والحـــرفى وربطه باحتياجات السوق، من خلال برنامج متكامل بالتعاون بين وزارة الإسكان، واتحاد المقاولين، وبرنامج التدريب القومى التابع لوزارة التجارة والصناعة، وجمعية شباب الأعمال.

■ التوسع فى إعداد برامج لرفع كفاءة المهندسين والفنيين والمتخصصين والمقاولين، وربطها باحتياجات السوق المحلى والإقليمى.

٢. أسعار تنافسية لمواد البناء

■ التنسيق بين وزارتى الإسكان والتجارة والصناعة، لإصدار قرارات، تنظم سوق مواد البناء، وتوفر القدر المطلوب من المنافسة، حتى لا يتأثر قطاع التشييد سلباً بارتفاع أسعار مواد البناء.

■ إعـداد خريطة لمواد البناء، توضح مناطق توافر المكونات الأساسية لإنتاج مواد البنـــاء، على مستوى الجمهورية، مع ربطها بإنشاء قواعد صناعية بجانب تلك المناطق.

٣. آليات نفاذ شركات المقاولات والمكاتب الهندسية والعمالة المصرية للأسواق الإقليمية

■ تفعيل دور الحكومة فى تنسيق التزامات مصر فى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المختلفة، بالشكل الذى يوفر نطاقاً أكبر لنفاذ شركات المقاولات والعمالة المصرية لأسواق التشييد فى المنطقة، ويسمـح بجذب رأس المال الأجنبى للسوق المصرى.

■ توفير البيانات المفصلة عن قطاع الإسكان والتشييد، من خلال إنشاء مراصد حضرية، يتم تعميمها على مستوى الجمهورية، لإصدار بيانات تفصيلية ومحدثة عن قطاع الإسكان والتشييد والبناء. وقد بدأت حكومة الحزب بالفعل، فى هذا المشروع، بالتعاون مع الحكومتين الكندية والكورية.

ثانيا: رؤية الحزب لسياسات المدى المتوسط والمدى الطويل

تأتى استراتيجية عمل الحزب فى قطاع التشييد والبناء، لتعكس رؤية متكاملة، تهدف أساساً، إلى تنظيم هذا القطاع، وجعله أكثر قدرة على المنافسة.

وتتمثل العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية فى النقاط التالية:

■ **التوسع فى توفير إحصائيات القطاع بدقة**، وبالشكل الذى يراعى احتياجات العاملين فى قطاع التشييد والبناء بشقيه: الإسكان والبنية الأساسية، بالإضافة الى تغذية البيانات القومية بهذه العناصر، بشكل دورى ودقيق.

■ **التوسع فى تدريب العمالة الفنية وربطها باحتياجات السوق**، ووضع الأسس لنظام اعتماد المهارة فى الحرف/المهن المتصلة بقطاع التشييد والبناء، بالشكل الذى يخدم العمالة وشركات المقاولات.

■ **تفعيل دور الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء** كجهة ممثلة لكافة المقاولين المصريين، وتوفير الخدمات للفئات المختلفة، خاصة المقاول الصغير.

■ **وضع استراتيجية متكاملة لدمج العمالة غير الرسمية** فى قطاع المقاولات داخل النشاط الرسمى.

■ **مراقبة عناصر المنافسة فى أسواق مواد البناء**، واستخدام الآليات المتاحة فى ظل اقتصاد السوق، للحد من ارتفاع التكلفة فى بناء المساكن، أو مشروعات البنية الأساسية.

الإسكـــــــان

يسعى الحـــزب وحكـــومته إلى صياغة القوانين التى من شأنها تسهيل عمليـــات تملك وإدارة الوحدات السكنية

سياسات الحزب فى التعامل مع قضايا الإسكان

سعى الحزب وحكومته - على مدى السنوات الماضية- نحو توفير صيغ مختلفة من الإسكان؛ لمواجهة الطلب المتزايد على العمران فى الريف والحضر من ناحية، وللحد من الآثار السلبية للنمو العمرانى غير المخطط من ناحية أخرى. ويتمثل الهدف الأساسى من وراء هذا التوجه، فى أهمية أن يكون سكن المواطن ملائماً له، ويحقق طموحاته الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للربط بين سياسات الحزب فى مجالى التخطيط العمرانى والإسكان، لتتكامل رؤية الحزب تحقيقاً لطموح كل مواطن فى سكن عصرى، بتخطيط دقيق يحفظ حقوق الأجيال القادمة. وبالفعل تم العمل، من خلال آليات مختلفة من مشروعات وبرامج، على تنفيذ هذا الهدف، تمثل أهمها فى إنشاء المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية، بالإضافة إلى إنشاء وحدات سكنية جديدة بصيغ مختلفة، وبدعم مباشر من الموازنة العامة للدولة، من خلال مشروعات الإسكان منخفض التكاليف.

ولم يقتصر عمل الحزب على توفير المسكن الملائم للفئات المختلفة من الشعب وحسب، بل قام بدراسة منظومة الإسكان المتكاملة فى عديد من دول العالم، وتحليل العناصر المختلفة لهذه المنظومة. وتتمثل أهم عناصر هذه المنظومة فى: الصيغ المتنوعة لمشاركة القطاعات المختلفة والأطراف المعنية بها، سواء فيما يتعلق بسياسات تسعير الأراضى، أو القواعد والتشريعات الخاصة بتراخيص البناء، أو سبل توفير التمويل المناسب لكافة الشرائح، ودعم قدرة الفئات الأولى بالرعاية. وذلك بهدف الوصول إلى الآليات واستراتيجيات التنفيذ المُثلى، التى تتلاءم مع المُجتمع المصرى.

وإيمانا من الحزب وحكومته بأن عملية التخطيط والإسكان تقوم أساساً على المشاركة المجتمعية، فقد قام برصد احتياجات المواطنين المختلفة من خلال استطلاعات الرأى، كى تأتى سياسات الحزب فى هذا الصدد نتاجاً طبيعياً لمطالب المجتمع بمختلف فئاته. واستكمالاً لهذه المنظومة، يسعى الحزب- بشكل متواصل- إلى صياغة القوانين، التى من شأنها تسهيل عمليات تملك وإدارة الوحدات السكنية، مثل: قانون التمويل العقارى، والعمل على صياغة إطار تشريعى، ينظم عمليات التشييد والبناء تحت مظلة واحدة، تتمثل فى إصدار قانون موحد للبناء.

تقوم الموازنة العامة للدولة بدعم الوحدات السكنية بمبلغ ١٥ ألف جنيه لكل وحدة

وفيما يلى نتناول- بشىء من التفصيل- القضايا المتعلقة بسياسات الإسكان، والإطار التشريعى الجديد، المتمثل فى قانون البناء الموحد.

(١) سياسات الإسكان

عملت حكومة الحزب فى السنوات الماضية على توفير أكبر قدر ممكن من الوحدات السكنية منخفضة التكاليف: من أجل تلبية احتياجات الشباب ومحدودى الدخل، وذلك من خلال العديد من المشروعات والبرامج. وأنشأت الحكومة -على مدى السنوات الماضية- ٣٥٠,٠٠٠ وحدة سكنية كل عام فى المتوسط: لسد الحاجة المتزايدة من الإسكان منخفض التكاليف.

وقد أكد الرئيس مبارك، فى برنامجه الانتخابى، استمرار الحزب وحكومته فى دعم هذا التوجه، وقدم برنامج "النصف مليون مسكن للشباب"، الذى تم إدراجه فى خطة عمل الحكومة، تحت عنوان "برنامج الإسكان القومى". وينطوى برنامج الرئيس على توفير ٥٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية للشباب، خلال السنوات الست القادمة، بمعدل يصل إلى حوالى ٨٥,٠٠٠ وحدة سكنية فى العام، بزيادة قدرها ٥٠,٠٠٠ وحدة عما كان يتم توفيره من قبل. ويصل متوسط تكلفة الوحدة السكنية إلى ٥٥,٠٠٠ جنيه، وتقوم الموازنة العامة للدولة بتقديم دعم لكل وحدة سكنية يصل إلى ١٥,٠٠٠ جنيه.

وفى هذا الصدد، قامت حكومة الحزب بعمل خطة لتنفيذ النصف الأول من الوحدات السكنية المقررة (٢٥٠,٠٠٠ وحدة)، على مدى الثلاث سنوات الأولى: بحيث يتم الانتهاء فى السنة الأولى من ٣٨,٠٠٠ وحدة منها. كما يتم تصنيف هذه الوحدات ضمن أربع صيغ مختلفة من المشروعات تتسم بالمرونة، ويتضمن المشروع قيام الحكومة ببناء وحدات سكنية وتمليكها للمواطنين موزعة على المحافظات المختلفة. ويعتمد المشروع الثانى على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال توفير الحكومة للأراضى والمرافق بأسعار مخفضة وبيعها للمستثمرين العقاريين، الذين يقومون ببناء الوحدات السكنية عليها، مع مراعاة المعايير الخاصة بالتكاليف والمساحة. أما المشروع الثالث، فهو مشروع "بيت العائلة"، والذى يتم بناؤه فى المدن الجديدة من دورين على مساحة تقدر بحوالى ١٠٠ متر مربع وتكون مساحة الوحدة بين ٥٢-٦٣ متر مربع. وأخيراً، المشروع الرابع هو مشروع "البيت الريفى" الذى يتم تخصيص البيت بأكمله لعائلة واحدة على غرار نمط البيوت فى الريف المصرى. ويوضح الإطار (٤) تفاصيل كل من هذه المشروعات، وتوزيع عدد الوحدات عليها.

ويؤكد الحزب متابعته لتنفيذ هذه العملية خطوة بخطوة، من أجل التأكد من توزيع الوحدات والأراضى بطريقة عادلة بين المحافظات المختلفة، على نحو يلبى الطلب المتزايد على الإسكان فى المناطق ذات الكثافة العالية، ويحقق التوازن بين التوسع فى البناء فى المدن الجديدة، والمناطق المتاخمة لمناطق الكثافة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى الحزب أيضاً لتأكيد ضرورة أن تتضمن هذه العملية، خطة لتحزيم مناطق الامتدادات العشوائية بوحدات سكنية من البناء المنظم والمخطط، فى محاولة لوقف هذه الامتدادات والسيطرة عليها.

إطـار رقم (٤)

مشروعـــات الإسكـــــان المختلفة فى إطار برنامـج الإسكـــــان القـــومى

١- التمليك بالمدن الجديدة والمحافظات:

- إنشاء ما يقرب من ١٤٢ ألف وحدة سكنية كمرحلة أولى.
- تصل تكلفة الوحدة السكنية الواحدة إلى حوالى ٥٠,٠٠٠ جنيه.
- تقوم الموازنة العامة للدولة بتقديم دعم، يصل إلى ١٥,٠٠٠ جنيه لكل وحدة سكنية.
- تقوم البنوك بتوفير صيغ مختلفة من القروض: لمساعدة الشباب ومحدودى الدخل على سداد بقية الأقساط.

٢- توفير أراضٍ للمستثمرين لبناء وحدات سكنية:

- توفير الأراضى للمستثمرين العقاريين بأسعار زهيدة، وتوصيل المرافق لها.
- يتولى القطاع الخاص إنشاء الوحدات السكنية على هذه الأراضى.
- يحصل المواطن أيضاً على الدعم المقدر بـ١٥,٠٠٠ جنيه.

٣- مشروع تمليك "بيت العائلة":

- توفير أراضٍ فى المدن الجديدة.
- إنشاء بيت العائلة من دورين ومكون من وحدات بمساحة من ٥٢-٦٣ متر مربع.
- تبلغ تكلفة الوحدة في هذا المشروع حوالي ٣٥,٠٠٠ جنيه.
- يحصل المواطن أيضاً على الدعم المقدر بـ١٥,٠٠٠ جنيه.

٤- مشروع "البيت الريفى":

- توفير أراضى فى المحافظات وقرى الظهير الصحراوى.
- يؤدى هذا النموذج المهام الأساسية لمتطلبات الحياة الريفية للفلاح المصرى.
- يقام بمساحات مختلفة ولم تتحدد بعد التكلفة الإجمالية للوحدة.
- يحصل المواطن أيضا على الدعم المقدر بـ١٥٠٠٠ جنيه.

توزيع عدد الوحدات السكنية المقرر إنشائها،
فى المرحلة الأولى على مدى ثلاث سنوات) طبقاً للصيغ الأربعة السابقة

المشـــــروع	عدد الوحدات
١- توفير وحدات سكنية للتمليك بالمدن الجديدة و المحافظات	١٤١,٨٠٠
٢- توفير أراضى للمستثمرين تخصص لبناء وحدات سكنية	٨٧,٧٠٠
٣- مشروع تمليك " بيت العائلة "	١٧,٣٠٠
٤- مشروع تمليك "البيت الريفى"	٣,٥٠٠
الإجمـــالى	**٢٥٠,٣٠٠**

(٢) الإطار التشريعى- مشروع قانون البناء الموحد:

انتهى الحزب وحكومته من إعداد مشروع قانون البناء الموحد، والذى من المقرر عرضه على مجلس الشعب في دورته التشريعية القادمة. ويعني هذا القانون بتنظيم كافة الأعمال المتعلقة بعملية التنمية العمرانية، بداية من تنظيم أعمال التخطيط، إلى تنظيم أعمال التنسيق الحضاري، وصولاً إلى أعمال البناء والحفاظ علي الثروة العقارية.

وتتمثل أهم معالم هذا المشروع بقانون فيما يلى:

■ استحداث مجلس أعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، يناط به إقرار السياسات والقواعد والاشتراطات، والقيام بمراقبة تنفيذها من قبل الإدارة المختصة بذلك.

■ إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنظيم وتنفيذ التنمية العمرانية.

■ رفع المعاناة عن المواطنين في عملية إصدار التراخيص، وعدم تحميلهم أعباء مالية إضافية، والقضاء على أسباب تعطيل وعدم تنفيذ وتطبيق القوانين السابقة.

■ مراجعة وتحديث المخططات للمدينة أو القرية كل خمس سنوات علي الأكثر، لضمان ملاءمتها للتطور والتغير فى الأوضاع المحلية.

■ تنظيم أعمال إدارة وصيانة الثروة العقارية القائمة (اتحاد الشاغلين).

■ تخفيف العبء عن كاهل المحليات، عن طريق الاستعانة بنقابة المهندسين والمكاتب المقيدة بها في مراجعة الرسومات والمستندات، والإشراف علي التنفيذ.

(٣) توصيل المرافق للعقارات المبنية دون ترخيص:

بالإضافة لما سبق: وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس مبارك، استجابة للمطالب الشعبية، ومعالجة الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها شاغلوا العقارات المبنية دون ترخيص، وحرصاً على عدم تفشي هذه الظاهرة مستقبلاً صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تزويد بعض العقارات المبنية بالمرافق الأساسية.

وقد انتهت الحكومة من إعداد الضوابط اللازمة للتنفيذ، وتم إقرارها من مجلس الوزراء فى ٢٠٠٦/٩/٥. ويؤكد الحزب على أهمية هذا القرار، ومتابعة التنفيذ، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن توصيل هذه المرافق لا يعتمد فقط على اتخاذ القرار، حيث توجد عدة أمور أخرى تدخل فى الاعتبار مثل البنية التحتية لكل منطقة، وقدرة الشبكات والمحطات الموجودة بها على استيعاب عبء أكبر، والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة، لتوفير ما يلزم من معدات وإمكانات.

وبالتالى يجب التأكيد على أن تنفيذ هذا القرار ينطوى على عملية ديناميكية، تستمر لفترة طويلة، وتحتاج إلى اهتمام من الحكومة، ومتابعة من الحزب، وتوفير التمويل اللازم، وتفاعل مع المواطن من خلال القيادات الحزبية والشعبية: لشرح برامج وخطوات التنفيذ ومتابعتها.

خدمـــات ميـــاه الشـــرب والصـــرف الصحى

توفير إحتياجات المجتمع بأكمله من خدمات مياه الشرب والصرف الصحى وتوسيع نطاق تغطيتها على مستوى الجمهورية

مقدمة

تأتى خدمات المرافق العامة كأحد المكونات الأساسية، التى يقوم قطاع التشييد والبناء بالعمل على توفيرها، فى إطار منظومة البنية التحتية، اللازمة لتوفير المسكن الملائم للمواطن. ويمثل قطاع المرافق العامة عنصراً حيوياً، يؤثر بشكل كبير على جودة ومستوى معيشة المواطن. وتزداد هذه الأهمية فيما يتعلق بمرفق المياه والصرف الصحى: والذى يعد عنصراً أساسيًا فى عملية الإصحاح البيئى، التى تؤثر بشكل مباشر على صحة المواطن وجودة حياته.

وسعياً من الحزب إلى تحقيق طموح كل مواطن فى حياة أفضل، فإنه يؤكد أهمية توفير احتياجات المجتمع بأكمله من خدمات مياه الشرب والصرف الصحى وتوسيع نطاق تغطيتها، بالشكل الذى يضمن وصول الخدمة لفئات المجتمع المختلفة وتقريبها من المواطن.

وتعتبر مياه الشرب والصرف الصحى من الخدمات الهامة والمُكلفة فى الوقت ذاته. وفى ظل الزيادة السكانية المطردة التى أدت إلى طلب متزايد على العمران، تتضاعف تكلفة تقديم هذه الخدمات.

وفى هذا السياق، تواجه الدولة تحديا كبيرا، يتمثل فى رغبتها الحقيقية فى سد الطلب المجتمعى المتزايد على مياه الشرب والصرف الصحى، فى ظل تصارع الخدمات والأولويات المختلفة على التمويل المحدود من الموارد المتاحة. وفى هذا الصدد، يؤكد الحزب أهمية مد نطاق تغطية هذه الخدمات، على مستوى الجمهورية، كمطلب جماهيرى يستشعره من خلال المناقشات المستمرة مع أعضاء هيئته البرلمانية، واستطلاع آراء قياداته على المستويات المختلفة.

ويؤكد الحزب التزامه وحكومته، بتنفيذ برنامجه الانتخابى؛ والذى يشمل إنفاق ٥.١ مليار جنيه لتوصيل مياه الشرب لآخر ٢٠٠ قرية أم، وإنفاق ٢٥ مليار جنيه كاستثمارات فى الصرف الصحى خلال السنوات الستة القادمة.

كما يدرك الحزب أن خدمات الصرف الصحى، تحتل أهمية جوهرية فى حياة المواطن، ومن ثم فإنها تحتل أولوية وأهمية متقدمة لدى المجتمع بأكمله يجب إقرارها. وفى إطار المصارحة والشفافية، يؤكد الحزب أن الإعلاء من شأن هذه الخدمة يستوجب إشراك جميع الأطراف المجتمعية فى صياغة السياسات الخاصة بها، والتى سوف يطرحها الحزب طرحاً واسعاً، بهدف الوصول إلى مجموعة من البرامج والسياسات الجديدة الطموحة، والتى قد تتخطى الالتزامات التى جاءت فى برنامج الحزب الانتخابى فيما يتعلق بالتمويل وإجمالى الاستثمار ومعدلات التنفيذ والتغطية، بصورة تحقق طموحات وتوقعات المجتمع.

يتم إعتماد الإنفاق على الخدمات العامة وفقا لترتيب أولويات المجتمع

فتح المجال لتدفق موارد واستثمارات من خارج الموزانة العامة للدولة، للمساهمة بشكل فعال فى تمويل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى

أولاً - تحديد أولويات الإنفاق العام

تتعدد احتياجات المواطنين من الخدمات العامة المختلفة، وتتباين درجة أهمية هذه الخدمات باختلاف صياغة المجتمع لأولوياته، وهو ما يظهر بوضوح فى الموازنة العامة للدولة، التى تقوم بدور اجتماعى بالأساس، حيث يتم اعتماد الإنفاق على الخدمات العامة، وفقًا لترتيب أولويات المجتمع. وفى ظل الموارد المحدودة، يتطلب الأمر المفاضلة بين بنود الإنفاق المختلفة، وفقًا للاحتياجات الأكثر أهمية لدى المواطن.

وفى هذا السياق، تم إجراء مقارنة بين مصر وغيرها من الدول، فيما يتعلق بحجم تغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، انتهت إلى النتائج التالية:

١- أن نسبة السكان التى تستفيد بخدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر تزيد عن نسبتها فى دول مثل الهند والبرازيل وباكستان، وبعض الدول العربية مثل تونس والمغرب.

٢- أن هذه النسبة مازالت - فى الوقت ذاته - تقل عن النسب التى استطاعت دول أخرى تحقيقها، مثل: تشيلى والمجر وسلوفاكيا وغيرها من الدول: حيث تتجاوز نسبة المستفيدين من الخدمة فيها ٩٠٪ من السكان.

وفى ضوء رغبة الحزب لتحقيق أفضل مستوى من الخدمة يمكن بلوغه، فإنه يسعى للوصول إلى اتفاق مجتمعى، يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والمفاضلة بين أنواعه المختلفة، نتيجة للأعباء التى تتحملها الموازنة والضغوط المتزايدة، التى تقتضى الحفاظ على مستويات العجز. فعلى سبيل المثال.. تشير الحقائق التى تظهرها الموازنة العامة إلى أن ما تم تخصيصه من اعتمادات لدعم المنتجات البترولية، فى موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يصل إلى نحو ثمانية أضعاف الاستثمارات فى مياه الشرب والصرف الصحى.

وبتحليل مخصصات الإنفاق على مرافق مياه الشرب والصرف الصحى فى الموازنة العامة للدولة، نجد أن آليات التمويل المتاحة فى الوقت الحالى لن تصل بنسبة تغطية شبكات الصرف الصحى مثلاً إلى حوالى ١١٪: مما يجعلها قاصرة عن الوفاء بطموح المجتمع وتطلعات الحزب بالنسبة لجودة الحياة فى مصر.

الأمر الذى يفرض طرح عدد من القضايا المهمة فى المرحلة القادمة، نجملها فيما يلى:

■ ما هى الخدمات/ الأنشطة التى تسمح بإعادة توزيع جزء من مخصصاتها المالية فى الموازنة العامة للدولة، أو قصر نسب الزيادة السنوية فيها على معدلات بسيطة، لصالح إعلاء خدمات مياه الشرب والصرف الصحى؟ ويجب إجراء هذه المقارنة فى ظل إطار شامل، يأخذ فى إعتباره أن جزءًا من الخدمات التى توجهها الدولة لشرائح قادرة من المجتمع، مازال يأخذ صورة دعم لمنتجات تستخدمها هذه الطبقات؛ مما يضع على الحزب مسئولية ضرورة إجراء مكاشفة اجتماعية حول تمويل الأدوار المختلفة التى تقوم بها الدولة، والفئات المستهدفة والفئات المستفيدة: حتى يصل المجتمع إلى أفضل صورة يرتضيها عن توفيق الإنفاق العام، بما يتناسب مع أولوياته.

■ هل يقبل المجتمع أن تتحمل الأجيال القادمة زيادة فى العجز الحالى للموازنة، لصالح زيادة الإنفاق على خدمات المياه والصرف الصحى ونشرها؟

■ إمكانية تدبير موارد ومصادر جديدة للتمويل: لدعم وزيادة الإنفاق على استثمارات وخدمات مياه الشرب والصرف الصحى: تؤدى إلى الإسراع فى تنفيذ الالتزام الحزبى الذى جاء فى البرنامج الانتخابى بحيث تتسارع معدلات الإنفاق المدعومة بتمويل أكبر لزيادة التغطية، سواء فيما يتعلق بمشروعات الصرف أو مياه الشرب، بصورة تتفق والتوقعات المتزايدة للحزب ونوابه والمجتمع.

ثانياً - الصيغ المختلفة للمشاركة والتمويل

فى ظل ما تقدم، يصبح من الضرورى طرح قضية الصيغ المختلفة، التى من الممكن أن تفتح المجال لتيارات من الموارد خارج الموازنة العامة للدولة: تساهم بشكل مهم فى تمويل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى. وفى هذا السياق يسعى الحزب إلى تأكيد أهمية الطبيعة التشاركية المحددة لقطاع التشييد والبناء، والتى تفتح المجال أمام الدولة للدخول فى أنماط مختلفة من الشراكة، خاصة مع القطاع الخاص.

وبدراسة التجارب الدولية، نجد عدداً من الدول إتجه إلى تطبيق أنماط جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تقوم على المشاركة فى الاستثمار والمخاطر والمسئوليات والعائد من المشروعات المختلفة، بهدف القيام بمزيد من مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، من خلال عمليات التمويل والتصميم والإنشاء والتشغيل وصيانة هذه المرافق.

ويعد توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحى الجيدة للسكان أحد الأهداف التنموية، التى تسعى إليها مختلف دول العالم. ومن أجل ذلك فهى تعمل على تشجيع ضخ مزيد من الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، قامت دول مثل رومانيا والتشيك وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا والسنغال بعقد أنماط للشراكة بين القطاعين العام والخاص، فى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، استهدفت من خلالها:

■ جذب مزيد من الموارد المالية لتطوير وتحسين الشبكات.

■ زيادة معدلات التغطية، دون أعباء إضافية على الموازنة العامة.

■ رفع الكفاءة التشغيلية للمشروعات، والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا المستخدمة.

وتشير التجربة الدولية إلى أنه - فى جميع الأحوال - يشترط لنجاح هذه الأنماط من الشراكة وجود مستويات جيدة من التنسيق بين الجهات الحكومية، حتى لا يؤدى غياب هذا التنسيق إلى تأخر عمليات تنفيذ المشروع: مما يؤدى إلى ارتفاع التكاليف التى يصعب استردادها فى المستقبل. يضاف إلى ذلك قيام الحكومات بمنح القطاع الخاص العديد من الضمانات، خاصة الضمانات ضد المخاطر الناتجة عن عدم تحقيق المشروع للإيرادات المستهدفة، التى تعتمد حصيلتها على تحديد حجم المستفيدين من هذه المشروعات، ومعدل الزيادة السنوية فى التعريفة أو الرسوم المفروضة، على الخدمة وحدودها القصوى.

واتخذت عقود الشراكة فى هذه المشروعات أنماطاً متعددة، وإن كان من أهمها ما يتم تطبيقه على نطاق واسع من عقود الامتياز طويلة الأجل، التى تقوم فى إطارها الشركات الخاصة بمسئوليات التشغيل والإدارة، بالإضافة إلى الأنماط المختلفة لعقود التأجير والتشغيل التى تعقدها الحكومة مع القطاع الخاص.

ويوضح الإطار رقم (٥) أنماط الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، كما تلخصها التجربة فى العديد من دول العالم، على النحو التالى:

إطار رقم (٥)

جدول يوضح أنماط الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص، فى مشروعات مياه الشرب و الصرف الصحى

نوع الشراكة	عقود الخدمة و الإدارة	التأجير	البناء و التشغيل و نقل الملكية BOT	عقود الامتياز
ملكية الاصول	حكومى	حكومى	مشاركة القطاع العام و الخاص	حكومى
راس المال المستثمر	حكومى	حكومى	قطاع خاص	قطاع خاص
المخاطر التجارية	تتحمل الحكومة المخاطر	مشاركة القطاع العام و الخاص	يتحمل القطاع الخاص المخاطر	يتحمل القطاع الخاص المخاطر
الإدارة و الصيانة	يقوم بها القطاع الخاص	يقوم بها القطاع الخاص	يقوم بها القطاع الخاص	يقوم بها القطاع الخاص
تحصيل الرسوم	مشاركة القطاع العام و الخاص فى التحصيل	يقوم القطاع الخاص بالتحصيل	يقوم القطاع الخاص بالتحصيل	يقوم القطاع الخاص بالتحصيل
مدة التعاقد	من ٣ إلى ٥ أعوام	من ٨ أعوام إلى ١٥ عاماً	من ٢٠ عاماً إلى ٣٠ عاماً	من ٢٥ إلى ٣٠ عاماً

تم إعداد هذا الجدول بناءً على الدراسات المنعقدة حول مشروعات المياة و الصرف الصحى، فى دول: رومانيا والتشيك وسلوفاكيا وجنوب افريقيا والسنغال وغانا .

وفي ضوء ما تقدم، يطرح الحزب عدداً من القضايا المهمة، كما يلى:

■ ما هى الأنماط المختلفة من الشراكة مع القطاع الخاص، التى تلائم الحالة المصرية، وتؤدى إلى خلق تيار تمويلى، يشارك فى تغطية جزء من تكلفة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى؟

■ هل من الممكن اتباع نهج الشراكة المتبع فى بعض الخدمات العامة الأخرى، مثل الكهرباء: والذى ينطوى على عملية تفكيك أو تجزئة للخدمة ومراحل توفيرها، بحيث يقدم القطاع الخاص جزءًا أولياً منها وتستمر الحكومة هى المقدم النهائى، الوحيد لها؟

ثالثاً - تحديد الفئات المجتمعية المستهدفة

يؤكد الحزب أهمية تحديد كل من الفئات المجتمعية المستحقة لمساندة الدولة وتحملها بأعباء فى الموازنة العامة لصالحها، وتلك التى وصلت لشريحة من الدخل، تؤهلها لتكون أقل اعتماداً على الدولة. ويرصد الحزب أنه لازالت هناك فئات محرومة فى بعض المناطق فى مصر، والتى يجب أن تحظى برعاية قصوى من جانب الدولة، فى توفير ودعم المرافق والخدمات الموجهة لها. ويبدو أن الحديث العام عن هذه الفئات يرجع إلى أن توجيه الدعم والإنفاق نحوها لا يزال غير واضح.. فلازالت هناك فئات غير مستحقة تستفيد بما تقدمه الدولة من

دعم للخدمات المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن الفئات المستفيدة من أكبر مستويات دعم البترول فى الموازنة العامة للدولة، هى الفئات غير المستحقة له.

وإيماناً من الحزب بأن على حكومته أن تبذل أقصى عناية وجهد فى سبيل إيصال الخدمة العامة إلى مستحقيها دون أعباء إضافية، فإنه يسعى إلى صياغة السياسات، التى تحقق توجيه هذا الدعم لمساره الصحيح، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الشرائح فى المجتمع، التى وصلت مستويات دخلها والأطر الاجتماعية التى تعيش فيها إلى مستوى متطور، يجعلها تفضل علاقات الشراكة الواضحة بينها وبين الحكومة، وذلك بديلاً عن علاقات الإعالة المطبقة على نحو موسع حالياً. وبالتالى يطرح الحزب قضية الاستهداف، وقضية تطوير العلاقة بين المواطن والدولة برضاء من المواطن، ودون صيغ إجبار عامة.

كما يرصد الحزب، من خلال استطلاعات الرأى المتتالية - التى يجريها فى أنحاء الجمهورية، وتستهدف مختلف دخول الأسر المعيشية على اختلاف مستوياتها الدخلية

- أن العديد من الفئات التى أصبحت لديها رغبة فى استثمار حالى كمساهمة تشاركية منها فى جزء من تكاليف توصيل الخدمة، بدلاً من التكلفة العالية المستمرة التى تتحملها هذه الفئات فى الوقت الحالى بطرق بديلة، لا تحقق- فى أغلب الأحوال- نتيجة مرضية لها، وتشكل نزيفاً مستمراً لميزانياتها السنوية.

وعلى الرغم من أن التجربة العالمية تشير إلى أن دولاً عدة تطبق صور تشاركية بينها وبين المواطن، فإن الحزب يؤكد أن حكومته ملتزمة بمد خدمة الصرف الصحى كمسئولية أساسية لها، وأنها ملتزمة كذلك بتطوير صيغة تشارك مع المواطن، تتوقف على المبادرات المجتمعية فى هذا السياق، والتى كشفت المناقشات بالفعل عن تواجدها.

ويطرح هذا الأمر عدداً من الأسئلة على النحو التالى:

■ هل المجتمع المصرى مستعد لأن يدخل فى شراكة مع الدولة، تنطوى على تحمله لجزء من تكلفة توصيل خدمة مياه الشرب والصرف الصحى إليه؟

■ ما هى الفئات التى يجب استهداف مشاركتها؟ وتلك الواجب استهداف دعمها؟ وما هى المعايير المحددة لذلك؟

■ ما هى الصيغة الأكثر ملاءمة لتفعيل فكر المشاركة المجتمعية، فى تقديم خدمات المياه والصرف الصحى؟

وفى ضوء الطرح السابق، يؤكد الحزب على التزامه بما جاء فى برنامجه الانتخابى الطموح، والذى يتضمن تخصيص مبلغ ٢٥ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحى. ويعكس الحزب فى الرؤية المطروحة رغبة نوابه وقياداته وأعضائه الممثلين لجموع المجتمع، فى تخطى هذا الالتزام، تحقيقاً لطموحات المواطن فى مسكن ملائم يلبى احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويحافظ على الثروات المتاحة ويطورها. لذلك يستمر الحزب فى طرح الموضوع للنقاش، بهدف الوصول إلى سياسات يمكن من خلالها مواجهة التحديات بشكل حاسم وتوفر ما يلزم من تمويل طموح يتوافق مع رؤيته. وفى هذا الصدد، يستلزم الأمر طرح عدد من التساؤلات النهائية، على النحو التالى:

■ هل يسمح برنامج إدارة الأصول العامة بتخصيص جزء من الموارد للاستثمار فى مشروعات الصرف الصحى أسوة بما تم تخصيصه لهيئة السكك الحديدية من حصيلة صفقة الشركة الثالثة للتليفون المحمول؟

■ هل من الممكن توفير مصادر تمويلية إضافية من الموازنة العامة للدولة لصالح مشروعات الصرف الصحى وعلى حساب بعض بنود الإنفاق الأخرى كما سبق الطرح؟

■ كيف يمكن تفعيل تعاون الحكومة مع الصناديق الإنمائية العربية لتوفير تمويل ميسر طويل الأجل أسوة بما يتم توفيره لقطاع الكهرباء، والسكك الحديدية؟

المرفقـــــات

مرفــق (١)

قرى المرحلة الأولى التى تم الانتهاء من إعداد المخططات والأحوزة العمرانية الخاصة بها

المحافظة	المركز	إجمالى الواحدات المحلية	الوحدة المحلية	عدد القرى بالوحدة المحلية	إجمالى عدد القرى
الجيزة	البدرشين	٤	سقاره	٢	١١
			ميت رهينة	٢	
			المرازيق	٥	
			أبو رجوان القبلي	٢	
القليوبية	طوخ	١٠	أجهور الكبري	٧	٥٠
			اكياد دجوي	٤	
			الدير	٤	
			العمار الكبري	٣	
			بلتان	٧	
			ترسا	٥	
			مشتهر	٦	
			كفر منصور	٤	
			ميت كنانه	٤	
			ناميل	٦	
البحيرة	دمنهور	٧	الأبعادية الجديدة	٨	٥٧
			دسونس أم دينار	١٢	
			نديبه	٤	
			زاوية غزال	٨	
			شرنوب	٩	
			سنهور	٨	
			افلاقة	٨	
المنوفية	قويسنا	٦	ابنهس	٧	٤٠
			أم خنان	١٠	
			عرب الرمل	٦	
			طه شبرا	٨	

المحافظة	المركز	إجمالى الواحدات المحلية	الوحدة المحلية	عدد القرى بالوحدة المحلية	إجمالى عدد القرى
			شبرابخوم	٤	
			ميت برة	٥	
الدقهلية	المنصورة	٨	اويش الحجر	٤	٤٦
			نقيطة	٨	
			كوم الدربي	٨	
			ميت علي	٦	
			محل الدمنه	٧	
			شها	٣	
			بدواي	٦	
			سلامون	٤	
الشرقية	الزقازيق	١٠	أم الزين	٩	٧٠
			الطيبه	٤	
			شيبة والنكارية	٧	
			بني عامر	٧	
			شوبك بسطه	٦	
			بردين	٩	
			العصلوجي	٨	
			الزنكلون	٨	
			بهنباى	٤	
			بيشة قايد	٨	
الغربية	المحلة الكبري	٩	الشهيدي	٧	٥١
			دمرو السادات	٨	
			شبرا بابل	٤	
			بشبيش	٦	
			صفط تراب	٣	
			محلة حسن	٨	
			الهياتم	٣	
			العامرية	٤	
			المعتمدية	٨	

المحافظة	المركز	إجمالى الواحدات المحلية	الوحدة المحلية	عدد القرى بالوحدة المحلية	إجمالى عدد القرى
كفر الشيخ	كفر الشيخ	١٩	مسير	٦	٨٢
			سيدي غازي	٢	
			الخادمية	٦	
			اريمون	٣	
			الحمراء	٩	
			اسحاقه	٥	
			محلة موسي	٥	
			دقلت	٤	
			كفر الحمراوي	٧	
			شباس الشهداء	١	
			محلة دياي	٣	
			أبو مندور	٣	
			محلة أبو علي	٣	
			سنهور المدينة	٤	
			شابه	٣	
			كنيسة الصرادوسي	٥	
			شباس الملح	٦	
			كفر مجر	٣	
			العجوزين	٤	
	دسوق				
دمياط	دمياط	٢٧	البصارطه	١	٥٤
			شط الخياطه	٣	
			شط الشعراء	١	
			العنانية	١	
			السنانية	١	

المحافظة	المركز	إجمالى الواحدات المحلية	الوحدة المحلية	عدد القرى بالوحدة المحلية	إجمالى عدد القرى
			شط الشيخ درغام	١	
	فارسكور		شرياص	١	
			الرحامنة	٣	
			الناصريه	١	
			العبيدية	٢	
			البراشيه	١	
			الحوراني	٢	
			الغوابين	٣	
			الفنيميه	١	
			منشاة كرم ورزوق	٣	
			الضهرة	٣	
			كفر العرب	٢	
			كفر سعد البلد	٢	
			كفر شحاته	٢	
			كفور الغاب	٥	
			كفر الوسطاني	٣	
			الركابيه	٢	
	كفر سعد		أم الرضا	٢	
			كفر سليمان البحري	٢	
			أم الرزق	١	
			المحمدية	٣	
			العباسية	٢	
المتيا	سمالوط	٣	قلوصنا	٥	١٦
			منقطين	٦	

المحافظة	المركز	إجمالى الواحدات المحلية	الوحدة المحلية	عدد القرى بالوحدة المحلية	إجمالى عدد القرى
			شوشه	٥	
أسيوط	أسيوط	٢	المطيعة	٧	١٢
	ديروط		مسارة	٥	
سوهاج	سوهاج	٢	الكوامل بحري	٣	٨
			عرابة أبو دهب	٥	
الإجمالى		**١٠٧**		**٤٩٧**	**٤٩٧**

مرفق (٢)

قائمة بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى التى دخلت الخدمة فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

أولا: مشروعات مياه الشرب

المحافظة	المشـــروع	التكلفة مليون ج.م
القاهرة	توسعات محطة شمال حلوان لتنقية مياه الشرب بطاقة إضافية ١٠٠ ألف م٣/ يوم	٥٥
القاهرة	خط زهر مرن قطر ١٢٠٠مم من محطة مياه الفسطاط إلى رافع زهراء المعادى لخدمة مناطق المعادى زهراء المعادى، مدينة ١٥ مايو	١٢
الجيزة	توسعات محطة مياه إمبابة بطاقة إضافية ٢٠٠ ألف م٣/ يوم	٢٠٠
الجيزة	خط زهر قطر ١٠٠٠مم من محطة إمبابة حتى ميدان الرماية بطول ٢٦ كم لخدمة منطقة الهرم ونادى الرماية وحدائق الأهرام	٦٩
الإسكندرية	إحلال وتجديد خطوط بمناطق متفرقة بالإسكندرية ومد خطوط من محطة مياه المنشية	١٠
الإسكندرية	توسعات محطة مياه العامرية- من ٣٢٠ ألف متر٣/يوم إلى ٥٦٠ ألف متر٣/يوم	٨١
الشرقية	شبكات المرحلة الثانية لمحطة مياه العباسة	٩٠
المنوفية	محطة مياه شبين الكوم- الطاقة بالألف م٣/يوم: ٦٨	١٢٠
المنوفية	محطة مياه أشمون الطاقة بالألف م٣/يوم : ٨.٥ / ٢٥	٣٥
بورسعيد	خط مياه العدلية / بورسعيد	١٠٥
الإسماعيلية	توسعات محطة مياه فايد الطاقة بالألف م٣/يوم : ٥١/ ١٢٠	٥٠
السويس	خط العاشر من رمضان/خليج السويس بطاقة١١٠ ألف م٣ / يوم - بطول ١١٢ كم وأقطار ١٥٠٠-١٢٠٠ مم	٦٥٠
سوهاج	مياه شرب المراغة الطاقة بالألف م٣/يوم: ٣٤	١٤٠

المحافظة	المشـــروع	التكلفة مليون ج.م
البحر الأحمر	محطة تحلية مياه البحر الجديدة بمرسى علم ٥٠٠م٣/يوم + خزان مياه سعة ١٠٠٠م٣ + مأخذ بحرى .	٦
مطروح	خط مياه قطر ١٠٠٠ مم رأس الحكمة / مطروح- بطول ٦٢ كم	٧٣
مطروح	شبكة مراوي أبو شروف - بأطوال ٥.١ كم	٢
الوادى الجديد	عدد(١٠) محطات تنقية للمياه من أكاسيد الحديد والمنجنيز بطاقة ٣٠٠ متر٣/ساعة - ٢٠٠ متر٣/ساعة للمحطة	١١
الوادى الجديد	عدد (٩) آبار للشرب علي أعماق مختلفة	١٢
شمال سيناء	شبكة مياه الشيخ زويد والمرحلة الثانية من شبكة مياه رفح - أطوال الشبكات ١٧٥ كم- تخدم رفح والشيخ زويد بتعداد ١٠٦ ألف نسمة	٢٨
شمال سيناء	حفر عدد (٥٧) بئر بالتجمعات المحرومة بالشيخ زويد والعريش ورفح - تصرف البئر ٥٠ متر٣ /ساعة- يعمل ١٢ ساعة يوميا	١٠
شمال سيناء	سور محطة رافع مطار العريش	٠.٣
شمال سيناء	رافع كرم أبو نجيلة (ضمن شبكة مياه العريش)	١٩
شمال سيناء	عدد (٥) وحدات تحلية مياه الآبار بوسط سيناء- منها عدد ٢ وحدة تصرف ١٥٠ متر ٣ /يوم- و٣ وحدات تصرف ١٠٠ متر٣/ يوم	٤
جنوب سيناء	حماية (٤) محطات وآبار كاترين من السيول	٣٣
عدد القرى المحرومة التى تم تغذيتها بمياه الشرب	**٦٩ قرية**	**٥٠٠**
الإجمالى العام	**٢٥ مشروع**	**٢٣١٥**

ثانيا: مشروعات الصرف الصحى التى دخلت الخدمة فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
القاهرة	تخفيض منسوب المياه الجوفية بالمنطقة الأثرية القديمة للمباني الأثرية (جامع عمرو بن العاص- كنيسة أبو سرجة- البرج الروماني- الكنيسة المعلقة- مار جرجس)	٥٢
القاهرة	مجمع أحمد زكى بحي البساتين لخدمة مناطق المعادى والبساتين ودار السلام بطول ٢.٦ كم، وتصرف ٥٠٠ ألف م٣ / يوم.	٤٥
القاهرة	مجمع امتداد رمسيس المرحلة الثالثة لخدمة مناطق الحي السادس والسابع بمدينة نصر بطول ١.٤ كم	١٣
القاهرة	مجمع منشية ناصر لخدمة مناطق منشية ناصر والدويقة والحرفيين بطول ٤ كم	١٤.٥
القاهرة	صرف شارعي المستشفى والعطار بحي شبرا بطريقة الأنفاق بطول ٨٦٠ م وقطر ٦٠٠مم	١٢
الجيزة	شبكات صرف صحي بطول حوالي ٢٢ كم وتحديث محطة الرفع بتصرف ٩٢.٢٥ ألف م٣/ يوم لخدمة قرية الشوبك الشرقي	٢٥
الدقهلية	صرف صحى تمى الأمديد – الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	٣٥
الدقهلية	صرف صحى السنبلاوين الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	٧٥
الشرقية	صرف صحى إنشاص الرمل الطاقة بالألف م٣/يوم : ١٠	٤٠
الشرقية	صرف صحى ديرب نجم الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٧٥
الشرقية	صرف صحى الإبراهيمية الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	٥٠

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
الشرقية	صرف صحى الزنكلون الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢	٣٥
الشرقية	صرف صحى فاقوس الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	٨٠
الشرقية	صرف صحى ابو كبير الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	٨٥
القليوبية	صرف صحى قها الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٤٠
القليوبية	صرف صحى سرياقوس الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٤٥
القليوبية	شبكات صرف صحي بطول حوالي ٢٠ كم ومحطة رفع لقرية الخصوص وكذا شبكة بمنطقة عزبة النوار بطول ٣.٧٢٧ كم	٢٥
الغربية	صرف صحى فيشا سليم الطاقة بالألف م٣/يوم: ٣	١٢
الغربية	صرف صحى السنطة الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	١٤٠
الغربية	صرف صحى شنراق الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢	٢٧
الغربية	صرف صحى صفط تراب والهياتم الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٤٠
الغربية	صرف صحى نهطاى الطاقة بالألف م٣/يوم: ٣	٢٥
البحيرة	صرف صحى بركة غطاس- الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٣٥
البحيرة	صرف صحى كوم حمادة الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٣٥

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
البحيرة	صرف صحى كوم الطرفاية	٣٥
الإسماعيلية	صرف صحى ابو خليفة الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٥٥
الفيوم	صرف صحى إبشواى الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢٠	٧٦
بنى سويف	صرف صحى أهناسيا الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٦٠
المنيا	صرف صحى العدوة الطاقة بالألف م٣/يوم: ٢	٣٥
المنيا	صرف صحى ديرمواس الطاقة بالألف م٣/يوم: ١٠	٤٠
سوهاج	صرف صحى طهطا الطاقة بالألف م٣/يوم: ٣٥	١٥٠
الوادى الجديد	صرف صحي متكامل بمدينة موط بالداخلة	٦٣
شمال سيناء	صرف صحي الريسا ضمن صرف صحي الأحياء الجديدة بالعريش	٠,٦
الإجمالى	عدد المشروعات ٣٣	١٦٠٠

مرفق رقم (٣)

مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى التى سوف تدخل الخدمة فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

أولا: مشروعات مياه الشرب المقرر دخولها الخدمة فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
القاهرة	توسع محطة مياه شمال حلوان لزيادة طاقة المحطة من ٣٦٣ ألف م٣/ يوم إلى ٤٦٣ ألف م٣/ يوم	٨٤
القاهرة	رافع جسر السويس	١٥
القاهرة	رافع الزيتون	١٥
القاهرة	الخزانات : خزان أرضي سعة ٨٠٠٠م٣ زهراء المعادي	١٥
الجيزة	تنفيذ خط مواسير قطر ١٠٠٠ مم بطول ٢٨ كم من محطة مياه إمبابة حتى نادي الرماية	٨٥
الجيزة	خط مياه ممتد بطول ١٨.٥ كم من محطة الشيخ زايد لتغذية قرى أبورواش وكرداسة وبنى مجدول بأقطار متدرجة (٥٠٠ مم و ٤٠٠ مم و ٢٠٠ مم)	٣٠
الإسكندرية	محطة تنقية مياه المنشية ٢ بطاقة إنتاجية ٢٤٠٠٠٠ م٣/يوم	١١٠
الإسكندرية	رافع مياه الكيلو ٢١ (الذراع البحري) طريق الإسكندرية - مطروح	١٤
الإسكندرية	استكمال محطة مريوط مرحلة أولى (برج العرب)	٦٠
الإسكندرية	محطة مياه المنشية (١) (تدعيم ترعة مياه الشرب وشراء معدات كهربائية)	٣٠
الإسكندرية	تطوير محطة مياه المعمورة بطاقة إنتاجية ٣٨٠ ألف م٣/ يوم	٢٠
الإسكندرية	تطوير محطة مياه السيوف (تطوير الترعة الداخلية - شراء معدات كهربائية)	٢٠
المنوفية	محطة مياه زاوية رزين - الطاقة بالألف م٣/يوم : ٣	١٠
بورسعيد	موقع تجميع وتوزيع المياه المرشحة لشرق بور سعيد	١٤
الاسماعيلية	إنشاء (٢) محطة تنقية مياه الشرب بالقصاصين وسرابيوم	٤
السويس	محطة مياه أبو عارف - الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٧	٧٠
المنيا	محطة مياه مغاغة - الطاقة ألف م٣ / يوم: ٦٨	١٢٥

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
سوهاج	محطة مياه البلينا – الطاقة ألف م٣ / يوم: ٨٦	١٦٠
سوهاج	توسعات مياه جرجا – الطاقة ألف م٣ / يوم: ٦٨/٣٤	٨٥
قنا	محطة مياه أرمنت – الطاقة ألف م٣ / يوم: ٣٤	٨٥
قنا	توسعات مياه نجع حمادى – الطاقة ألف م٣ / يوم: ٦٨/٣٤	٣٥
سوهاج/قنا/أسوان	محطات مياه مدمجة (سوهاج / قنا / أسوان)	١٤
البحر الأحمر	شبكة مياه غارب	٢٢
البحر الأحمر	شبكة مياه سفاجا	٢٥
مطروح	شبكة المياه الداخلية بمطروح	٢٥٤
مطروح	إنشاء بئر عميق بسيوه	٣
مطروح	محطة تنقية مياه الشرب بجنوب العلمين	٣١٠
شمال سيناء	محطة رافع مياه صلاح الدين بشمال سيناء	٢
شمال سيناء	عدايات مواسير المياه أسفل خط السكة الحديد	٠,٣
جنوب سيناء	خزان المياه لخام بشرم الشيخ	٠,٩
جنوب سيناء	رافع مياه حي النور بشرم الشيخ	٠,٩
جنوب سيناء	عنبر طلمبات محطة هضبة شرم الشيخ والخزانات الأرضية	٣
جنوب سيناء	عدد (٢) خزان مياه علي خط مياه الطور / شرم الشيخ	٨
جنوب سيناء	شبكة مياه شرم الشيخ	٢٥
جنوب سيناء	تطوير وإحلال رافع حي السوق بشرم الشيخ	٩
جنوب سيناء	خزان مياه أرضي سعة ٥٠٠٠ م٣ بمدينة طور سيناء	٣
إجمالى مشروعات مياه الشرب	**٣٦ مشروع**	**١٧٥٦**

ثانيا: مشروعات الصرف الصحى المقرر دخولها الخدمة فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
القاهرة	ازدواج المجمعات الرئيسية من الخصوص إلى الجبل الأصفر لزيادة طاقة المجمعات ومحطات الرفع من ١.٦ مليون م٣/ يوم إلى ٢.٦ مليون م٣/ يوم	٢٤٦
القاهرة	شبكة صرف حلوان والتبين (عقد ٧ الشوبك)	٢٥
القاهرة	شبكة انحدار مدينة حلوان (عقد ١٥ الشوبك)	١٧١
القاهرة	توسع محطات الرفع ١،٢،٣،٤ بحلوان لرفع مياه الصرف الصحي إلى محطة معالجة حلوان الجاري توسعتها من ٣٥٠ ألف م٣/ يوم إلى ٥٥٠ ألف م٣/ يوم	٥٠
القاهرة	صرف صحي حي الزهور بالمرج	١٧
الجيزة	صرف صحى بهرمس الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٤٠
الجيزة	مجمعات وشبكات قرية المعتمدية و٦ أكتوبر والنجوم	٣٨
الجيزة	شبكات ومحطات رفع قرية بشتيل	٤٢
الإسكندرية	شبكات ومجمعات وأنفاق ومحطة رفع العجمي	٣٦٠
الإسكندرية	محطة معالجة إسكان الكيلو ٢٦	١٠
الإسكندرية	محطات رفع ومعالجة وخطوط طرد لمنطقة الملاحة والمناطق المحيطة بمستشفى المعمورة (مرحلة أولى)	٩٠
الإسكندرية	محطات رفع ومعالجة وخطوط طرد لمنطقة السيوف القبلية	٩٠
الإسكندرية	محطات رفع ومعالجة وخطوط طرد خورشيد والزوايدة	١٥٠
الإسكندرية	توسع محطة معالجة إسكان الهانوفيل بأرض الهيش لرفع طاقة المحطة من ٢٠ ألف م٣/ يوم إلى ٥٠ ألف م٣/ يوم	٥٠
الإسكندرية	شبكات ومحطات رفع المكس والدخيلة ومثلث العجمي	١٣٦
دمياط	صرف صحى الناصرية: الطاقة ألف م٣ / يوم: ٢٠	٤٥
الدقهلية	صرف صحى الجمالية : الطاقة ألف م٣ / يوم:٢٠	١٠٠
الشرقية	صرف صحى الحسينية: الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٥٠
الشرقية	صرف صحى أولاد صقر : الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٦٥
الشرقية	صرف صحى صان الحجر : الطاقة ألف م٣ / يوم:١٠	٦٥

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
الشرقية	صرف صحى جزيرة سعودى: الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٦٠
الشرقية	صرف صحى منيا القمح : الطاقة ألف م٣ / يوم: ٢٠	٧٨
القليوبية	صرف صحي القلج	٨
القليوبية	صرف صحي قرية ٢٣ يوليو (عقد استكمال)	٢٤
القليوبية	المصرف المغطى لتحويل التصرفات الزائدة عن استيعاب محطة البركة ليتم معالجتها بالجبل الأصفر (٨٠٠ ألف م٣ / يوم)	٤٩
القليوبية	صرف صحي قرية الجبل الأصفر (عقد استكمال)	٤٥
كفر الشيخ	صرف صحى الرياض: الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٥٠
كفر الشيخ	صرف صحى بلطيم : الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	١٠٠
كفر الشيخ	صرف صحى بيلا الطاقة ألف م٣ / يوم: ٢٠	١٠٠
كفر الشيخ	توسعات صرف صحى كفر الشيخ الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٨.٥/١٠٨.٥	٢٠٠
المنوفية	صرف صحى تلا : الطاقة ألف م٣ / يوم: ٢٠	٩٥
المنوفية	صرف صحى سمادون: الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٧٥
المنوفية	صرف صحى طليا وعزبة آشمون: الطاقة ألف م٣ / يوم: ١٠	٥٥
البحيرة	صرف صحى رشيد الطاقة ألف م٣ / يوم: ٢٠	١٤٠
الاسماعيلية	خط صرف صحى إمتداد الثلاثينى بالإسماعيلية	١٠
بنى سويف	صرف صحى ناصر الطاقة ألف م٣ / يوم: ٣٤	١١١
المنيا	صرف صحى بنى مزار الطاقة ألف م٣/ يوم: ٢٠	٧٨
سوهاج	صرف صحى البلينا الطاقة ألف م٣ / يوم: ٣٠	١٥٠
أسوان	توسعات صرف صحى أسوان(العلاقى) الطاقة ألف م٣ / يوم: ٤٠	١٢٥
شمال سيناء	صرف صحي غرب اوبروي بمدينة العريش	٨
شمال سيناء	صرف صحي عاطف السادات (مرحلة ثانية)	٤
شمال سيناء	صرف صحي جنوب شارع أسيوط بمدينة العريش	١٥
شمال سيناء	صرف صحي أبو صقل بمدينة العريش	٣
جنوب سيناء	خط الطرد الرئيسى لصرف صحي أبو زنيمة	١٢
جنوب سيناء	محطات رفع لصرف صحي أبو زنيمة	١١

المحافظة	المشـــروع	التكلفة بالمليون جنيه
جنوب سيناء	بركة الأكسدة لصرف صحي أبو زنيمة	٢٠
جنوب سيناء	شبكة صرف صحي الحى القديم بأبو زنيمة	٢
جنوب سيناء	خط الطرد الفرعى لصرف صحي أبو زنيمة	٢
جنوب سيناء	توسعات محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالطور	١٢
جنوب سيناء	بركة أكسدة العسلة بدهب	٢
جنوب سيناء	شبكة ري مدينة شرم الشيخ	٢٠
جنوب سيناء	المزرعة الخشبية والخط الناقل بأبو رديس	١
جنوب سيناء	المزرعة الخشبية بسانت كاترين	١
الإجمالى العام	**٥٣ مشروع**	**٣٥٠٦**

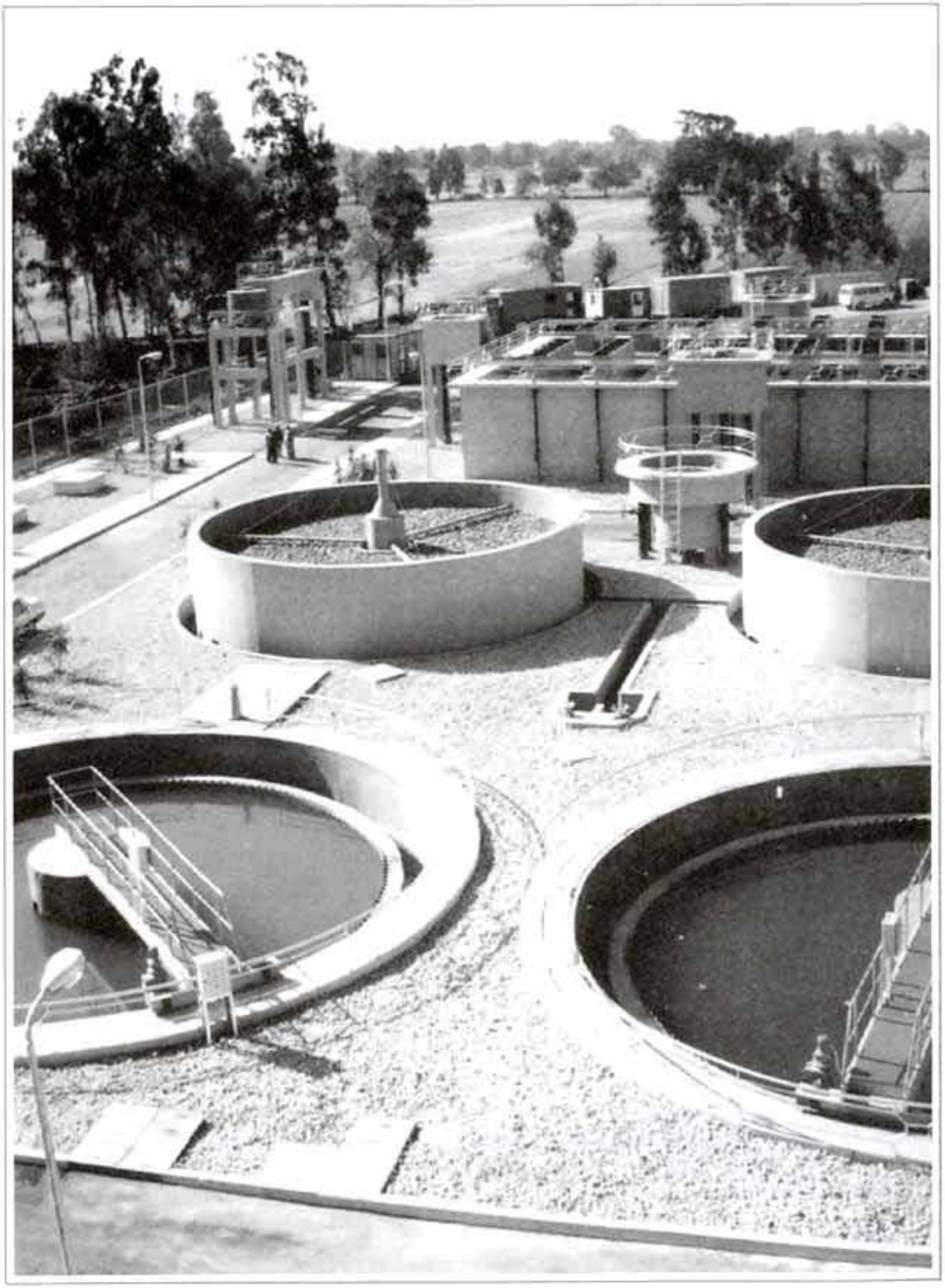

www.ndp.org.eg